تصدر عن وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي / قسم التدريب على أعمال البحوث والترجمة

انعكاسات أزمة كورونا على الايرادات النفطية في العراق لعام ٢٠٢٠

The Implications of the Corona Crisis on Oil Revenues in Iraq for 2020

الباحث

م . م قيس حسين علي الطربولي (*)

المستخلص

شهد العالم في الاونه الأخيرة تفشي فايروس كورونا المستجد الذي أسفر عن أزمة عالمية مركبة (صحية وأقتصادية) ، مما جعل الدول تتخذ إجراءات إحترازية متمثلة في فرض حظر تجول الناس لتفادي وتقليل حدة الأصابة بالفايروس ، وتختلف أزمة كورونا عن سابقاتها من الأزمات المختلفة بأنها اثرت في جميع دول العالم فلم يقتصر على دولة معينه او مجموعة دول كبقية الازمات مما تسبب في توقف عجلة الاقتصاد العالمي أي توقف حركة التجارة العالمية (الأستيراد والتصدير) وتدهور أسعار أسهم الشركات في الأسواق المالية العالمية مع أنخفاض أسعار النفط العالمي بشكل غير مسبوق.

إذ كان لأزمة كورونا تأثيراً أقتصادياً مباشراً على العراق كون أقتصاده ريعي معتمداً على تصدير النفط ومبني على أقتصاد أستهلاكي ، وبسبب الأزمة وأنحسار الطلب العالمي الذي ادى الى أنخفاض أسعار النفط العالمي مما جعل العراق أمام أزمة مالية كبيرة.

وأستنتج الباحث ضعف إمكانية تغطية الأيرادات العامة للنفقات العامة و التباطؤ في أقرار الموازنة العامة العراقية لسنة 2020 وعدم اتباع سياسات مستقبلية تقديرية لتفادي خطر الأزمات من خلال ارتفاع حجم الأستيرادات مقارنةً بالصادرات والأعتماد على النفط بشكل كبير أذ بلغت أيرادات النفط نسبة 0.89 من الأيرادات العامة وبلغت نسبة الصادرات النفطية 0.99 من أجمالي الصادرات الأمر الذي قد يجعل العراق ألى مواجهة مخاطر أسعار الصرف وتدهور سعر صرف الدينار العراقي.

ويوصي الباحث بأمكان السلطات التشريعية والتنفيذية العراقية مراعات الوضع الراهن وأقرار الموازنة العامة لمعرفة حجم العجز المالي لوضع حلول لتقليل أو تفادي أثار أزمة الوضع الحالي وتفعيل نظام الأنذار المبكر لوضع سياسات وأجراءات أنية ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات بمختلف أنواعها والتخطيط لسياسات تعتمد على التنبؤ الأقتصادي ووضع سياسات تقديرية بخيارات متعددة في عملية أنخفاض وأرتفاع أسعار النفط من قبل لجنة أقتصادية مختصة والتوجه نحو سياسة التنويع الأقتصادي.

الكلمات المفتاحية : ازمة كورونا ، الايرادات النفطية ، الاقتصاد الريعي ، التنويع الاقتصادي

(*) البنك المركزي العراقي .

Abstract

Recently the world witnessed an outbreak of the new Corona virus, which resulted in a complex global crisis (health and economic), which made countries take precautionary measures represented in imposing curfews of people to avoid and reduce the severity of infection with the virus, and the Corona crisis differs from its predecessors of various crises in that it affected all The countries of the world were not limited to a specific country or group of countries like the rest of the crises, which caused the wheel of the global economy to stop, i.e. the movement of global trade (import and export) was halted and the prices of companies 'shares in the global financial markets deteriorated with an unprecedented decline in global oil prices.

As the Corona crisis had a direct economic impact on Iraq, as its rentier economy relied on oil exports and was based on a consumer economy, so because of the crisis and the decline in global demand, global oil prices had decreased, which made Iraq face a major financial crisis.

The researcher concluded the weakness of the possibility of covering public revenues for public expenditures and the slowdown in approving the Iraqi public budget for the year 2020 and the failure to follow discretionary future policies to avoid the risk of crises through the high volume of imports compared to exports and dependence on oil significantly, as oil revenues reached 0.89 of public revenues and the percentage of exports reached Oil is 0.99 of the total exports, which may make Iraq face exchange rate risks and the deterioration of the Iraqi dinar exchange rate.

The researcher recommends that the Iraqi legislative and executive authorities can take into account the current situation and approve the general budget to know the size of the financial deficit to develop solutions to reduce or avoid the effects of the current situation crisis and to activate the early warning system to develop immediate and future policies and procedures to avoid the risk of crises of all kinds and to plan policies that depend on economic forecast and develop discretionary policies with options A number of countries are involved in the process of declining and rising oil prices by a specialized economic committee, as well as moving towards a policy of economic diversification.

Key words: Corona Crisis, Oil Revenues, Rentier Economy, Economic Diversification

المقدمة

شهد العالم منذ القرن التاسع عشر وإلى الأونه الأخيرة العديد من الأزمات الأقتصادية ، إذ كان تأثير تلك الازمات تأثيراً مباشراً في القطاعات المصرفية والمؤسسات والشركات المالية والشركات الأخرى ، وأدت بالتالي إلى إفلاس الشركات وأنهيارات في الأسواق المالية العالمية ، إذ كانت أول وأبرز تلك الأزمات أزمة الكساد الكبير عام (1929 ـ 1932) وأزمة المديونية عام (1982) وأزمة الدول الاسيوية عام (1997) والازمة المالية عام (2008) وكانت سبب تلك الأزمات هي المديونية وبسبب تعثر تسديد القروض والتي حملت الدول اعباءً كبيرة.

وفي الوقت الحاضر ظهرت أزمة كورونا في عام 2020 ومستمرة لحد الان ، أذ كان سببها تفشي فايروس كورونا ، والتي تسببت في أيقاف حركة الأقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية.
وكان تأثير أزمة كورونا شاملاً لم يقتصر على دولة او أقليم أو قارة كما في الازمات السابقة بل كان تأثيرها عالمياً لم تستثني أية دولة ، إذ تتبع أهمية البحث من التعرف على تلك الازمات من حيث المفهوم والمراحل والانواع ، وانعكاسات تأثير أزمة كورونا على العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص كونه أحد الدول المصدرة للنفط إذ تسببت الأزمة في خفض أسعار النفط العالمية بشكل كبير، وتناول الحلول والمقترحات التي تمكن العراق من مواجهة والحد من تداعيات تلك الأزمات.

مشكلة البحث:- تسببت مشكلة أزمة كورونا بتعطيل شبه كلي لعجلة الأقتصاد العالمي ، مما ادى إلى انحسار الطلب على النفط بشكل كبير ، أذ أثر ذلك في أيرادات الدول ومنها العراق بسبب أعتماد أقتصادها بشكل شبه كامل على تصدير النفط والأيرادات المتاتية منه ، الأمر الذي يضع العراق في محور الأزمات الدولية التي تأثر مباشرةً بأسعار النفط ، فأن أي أنخفاض بأسعار النفط يدخله بأزمة مالية كبيرة.

أهمية البحث:- تكمن أهمية البحث في الوقوف على التداعيات والمشاكل الأقتصادية والمالية الخاصة بالأزمات سواء كانت محلية أو عالمية وتأثيراتها على الأقتصاد العراقي ، ولا سيما أزمة كورونا التي أمتدت إلى الان لمدة أكثر من ستة أشهر وقد تطول لأكثر من ذلك وحتى لو أنتهت الأزمة فأن ما يتبعها من مخاطر وأعباء وكساد أقتصادي أذ تحتاج الدول لمدة ثلاثة ألى خمسة سنوات لأمكانية الوصول ألى مرحلة التعافي والأستقرار الاقتصادي.

هدف البحث:- التوصل ألى رؤية هادفة لمعالجة وضع الأقتصاد العراقي خلال مرحلة كورونا التي تركز على تنمية القطاعات المحلية الصناعية والزراعية وخفض مستويات البطالة وزيادة الصادرت الغير نفطية من أجل خفض المخاطر والأزمات التي يواجهها الأقتصاد العراقي ، و التحول من الأقتصاد الريعي والتوجه نحو ألى الأقتصاد اللا ريعي.
فرضية البحث:- وجود تأثير سلبي لأزمة كورونا على الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض الأيرادات النفطية لعام ٢٠٢٠.

هيكلية البحث:- تناول البحث أدارة الأزمات الأقتصادية وانعكاسات كورونا على الاقتصاد العراقي إذ يتكون من مبحثين المبحث الاول الاطار النظري والمبحث الثاني الاطار العملي و بعض الأستنتاجات والتوصيات والمصادر والمراجع التي أعتمد عليها الباحث.

عينة البحث:- تأثير أزمة كورونا على الأيرادات النفطية في العراق لعام ٢٠٢٠.

١ ، المبحث الاول :- مفهوم وأدارة الأزمات الأقتصادية العالمية

١ ، ١ _مفهوم الازمة الأقتصادية

يعودُ أصل كلمة أزمة باللغة الانكليزية إلى العصور القديمة، حيث اشتقت كلمة crisis من الكلمة الإغريقية krino والتي تعنى القرار الحاسم أو المهم، ومن الكلمة اليونانية kip vew بمعنى لتُقرر، وجاءت في اللغة الصينية هي فعل يهدف الى توقف او انقطاع نشاط من الانشطة وزعزعة استقرار بعض الاوضاع بهدف احداث شيء من التغيير في ذلك النشاط لصالح مدبره، والحقيقة فقد برعت اللغة الصينية في وضع اصطلاح في الازمة ، إذ ينطقونه wetgl وهي عبارة عن كلمتين الاولى تدل على الخطر اما الاخرى فهي تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن براعة القيادة في تصورامكانية تحويل الازمات وما تحمله من مخاطر الى فرصة لاطلاق القدرات الابداعية التي تستثمر الازمة لاعادة صياغة الظروف وايجاد الحلول السديدة.

هذا في اللغة أما في الممارسة فأول ما ورد اصطلاح الأزمة كان في علم الطب الإغريقي، إذ كانت تُعبر أو تدل على اللحظات المصيرية من تطور المرض، وبالتالي يتوقف عليها شفاء المريض أو موته. ومع تطور العصور أخذ اصطلاح بالتداول من قبل العديد من الباحثين.

و قد عرفت في العلوم الاجتماعية بمعنى الفوضى، فهي تشير إلى حالات الفوضى التي تعاني منها الناس و الحكومات و الدول، و بمعنى أكثر دقة تعنى الوضع غير المستقر الذي يحدث فجأة و يكسر العمليات الروتينية في كل نظام. ((النجار ، ٢٠٠٩:ص١٨))

ومن الناحية السياسية في الأزمة هي حالة أو المشكلة التي تأخذ بأبعاد النظام السياسي و تستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله ، والأزمة على أنها: عنصر المفاجئة الذي يحدث بشكل مفاجئ لم يُتوقع من قبل صانع القرار الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية، بحيث يحد من الوقت للتفكير والتخطيط والاستجابة من أجل تغيير النتيجة المحتملة.((أبو غزاله ، ٢٠١٩:ص٣))

أما من الناحية الاقتصادية فالأزمة تدل على: "انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج ، أو هي تزايد والتراكم للأحداث متوقعة التي يعود تأثيرها على جزء من النظام أو على النظام ككل سواء كان ذلك النظام مالي او سياسي أو أجتماعي ، و عليه يمكننا القول بأن الأزمة هي عبارة عن موقف حرج يحدث فجأة و يفرض على صانع القرار اتخاذ قرار حاسم يمثل له فرصة للنجاح أو الفشل. ((طالبي ، ٢٠١٠:ص٢))

وأنطلاقاً من التعريفات السابقة الذكر يمكن تعريف الأزمة الأقتصادية بأنها التدهور والأنهيار المفاجئ الذي يصيب أقتصاد دولة أو عدة دول في نفس الوقت ، بسبب سوء ادارة السياسات الأقتصادية والمالية المتبعة من قبل الدول مما يؤدي إلى تحمل تلك الدول اثاراً سلبية تتمثل بالخسائر مالية وإنخفاض أسعار أسهم الشركات مع تدهور الأسواق المالية وإنخفاض قيمة العملة وارتفاع مستوى البطالة وعجز الميزان التجاري وارتفاع نسبة القروض المتعثرة وانهيار الجهاز المصرفي.

١، ٢ تصنيف الأزمات الأقتصادية

يمكن تصنيف الأزمات الأقتصادية من خلال وضعية نشاط اقتصادي معين خلال مدة زمنية معينة فقد صنف الأقتصاديون الأزمات الأقتصادية ألى:- ((طالبي ، ٢٠١٠:ص٦))

١) الأزمات الانتاجية وهي الأزمات التي تمس العملية الانتاجية الناجمة عن عدم توفر السيولة أو ارتفاع تكاليف الانتاج أو إنخفاض في أسعار المنتجات ، إذ تكمن هذه الأزمات في القطاعات الزراعية والصناعية والنفطية.

٢) الأزمات المختلطة هي أزمات مترابطة ما بين أزمة العصر القديم والأزمات الحديثة المتمثلة في أزمات المحاصيل الزراعية مع عوامل أزمة الأسواق المالية وأنهيار البورصات فأن العامل المشترك بينها هو أرتفاع الأسعار.

٣) الأزمات الدورية وهي الأزمات العامة لفائض الأنتاج تشمل الجوانب الرئيسة لعملية تكرار الأنتاج وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عنها تكون أكثر عمقاً وشدة.

٤) الأزمات الوسطية وهي أزمات محلية جزئية تكون أقل أتساعاً وعمقاً من الأزمات الدورية نتيجة إختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الأنتاج الرأسمالي.

٥) الأزمات الهيكلية وهي أزمات عالمية تضرب مجالات أو قطاعات معينة وكبيرة من الأقتصاد العالمي ، وتتمثل في أزمة مواد الخام وأزمة الطاقة وأزمة المواد الغذائية.

٦) الأزمات المالية وهي التدهور والانهيار المفاجئ في الاسواق المالية وإنخفاض أسعار أسهم الشركات أو ارتفاع نسبة الديون العقارية مما تؤدي ألى انهيار المؤسسات المصرفية والمالية وافلاس الشركات وبالتالي انهيار أقتصادي مفاجئ. ((الوكيل ، ٢٠٠٨:ص٧٦)).

١ ، ٣ مراحل الأزمة الأقتصادية

تمر الأزمة الأقتصادية بمراحل متمثلة بالاتي:- ((داودي ، ٢٠١٤:ص٢٠))

١) مرحلة الأتساع هي المرحلة التي تسبق الأزمة ، إذ تتميز بارتفاع مستوى الانتاج والأسعار مما يساعد على التقليص من مستويات البطالة.

٢) مرحلة الأنكماش تعبر عن وجود فجوه انكماشية في النشاط الأقتصادي مصحوباً بأنخفاض الأسعار والأنتاج والبطالة وتسمى مرحلة الأزمة.

٣) مرحلة الركود وتسمى بمرحلة الكساد إذ يستمر مستوى الأنتاج بالأنخفاض يرافقة عدم توازن المخزون السلعي فضلاً عن إنخفاض الأسعار ألى حالة الجمود وأرتفاع مستوى البطالة.

٤) مرحلة الأنتعاش هي المرحلة التي يعود فيها النشاط الاقتصادي بالأنفتاح وبصورة تدريجية ويعود الى ما كان عليه قبل الأزمة مصحوباً بمرونة ملحوظة في مستويات الأنتاج والأسعار والبطالة.

١، ٤ أدارة الأزمة الأقتصادية وعوامل النجاح

١ ، ٤ ، ١ . إدارة الأزمة الأقتصادية.

في ضوء المفاهيم السابقة يمكن القول بان ادارة الازمة عملية هادفة تقوم على التخطيط والتدريب بالأزمات والتعرف على اسبابها الداخلية والخارجية، وتحديد الاطراف الفاعلة والمؤثرة فيها، واستخدام كل الامكانيات والوسائل المتاحة للوقاية منها او مواجهتها بنجاح بما يحقق الاستقرار ويتجنب

التهديدات والمخاطر ، وبطبيعة الحال تختلف عملية ادارة الازمة من دولة لإخرى وعلى وفق طبيعة الأزمة وشدتها ذلك من حيث تقدمها التكنولوجي وعدد سكانها ومن حيث حجم صادراتها مقارنةً بوارداتها و موقعها الجغرافي للسوق والتجارة العالمية.

السمات الادارية للأزمة الأقتصادية:- ((جميل ، ٢٠١١:ص٣٦٠))

١) دور الاحتياطيات في التدخل الحكومي الفاعل: متمثل في استعمال الاحتياطيات القومية في كل أو معظم الازمات المالية في الدول المتقدمة والنامية إذ أنها تمنح الحكومة القدرة على التدخل في الوقت المناسب كأستجابة فورية لأي صدمة أو هزة تتعرض لها الدولة وكان لهذه السمة اهمية كبيرة في ازمة شرق اسيا فقد بلغت احتياطيات أسيا (اتحاد مجموع الدول شرق أسيا) مايقارب ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧م.

٢) وقف العدوى المالية: السمة المتمثلة بعملية انتقال الازمة المالية من دولة أو أقليم أو قارة إلى دولة أو اقليم أو قاره أخرى بسبب عدم القدرة غير المتوقعة من قبل الحكومات في الدول النامية على أحتواء أزماتها كما حصل في ازمة دول أسيا ادى إلى انتقال العدوى تدريجياً وبهدوء وقد تباينت أصابات الدول بمدد زمنية تراوحت مابين (٣) إلى (٦) أشهر.

٣) حماية الأسواق المالية وتدفقات الأستثمار والتجارة العالمية: تتمثل هذه السمة بأدارة فاعلة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة وكذلك ادارة أسواق تبادل العملات إذ تكمن في حماية الأسواق المالية وتدفقات الأستثمار والتجارة الاقليمية من التمزق التي لها تأثير مباشر والمهم على الناتج بأكملة في الأجل المتوسط والطويل.

٤) التوعي عن التنافس في خفض العملات: أي على الدول الابتعاد عن التنافس في خفض عملاتها لما له من اثار مدمرة من أبرزها خلل في التوازن وعدم الاستقرار في الحسابين الجاري ورأس المال لميزان المدفوعات وأيضاً تأثـر عمليــات الأقـراض و الأقتراض للمؤسســات الماليــة والمصرفية. ((عليوة ، ٢٠١٢:ص١٤))

ومن خلال هذه السمات يتضح ان المعيار المركب هو الاكثر ملاءمة للتعامل مع الازمات سواء في مرحلة التخطيط للوقاية من الازمة او مرحلة احتواء أضرارها، فالازمة اياً كانت طبيعتها ومجالاتها تؤثر في المجتمع ككل، فقد تحدث ازمة في قرية بعيدة لكنها تؤثر في المجتمع ككل، كذلك فان الازمة المالية مثلا لا تؤثر في النظام الاقتصادي فقط، بل تؤثر في المجتمع ككل، وبالتالي ينبغي التعامل مع أية ازمة اعلاميا من منظور مجتمعي شامل، وثمة اتفاق بين الخبراء والباحثين على هذا المنظور الذي عكس نفسه في تركيب فريق ادارة الأزمة إذ يتكون من خبراء ومتخصصين من المجالات كافة ذات العلاقة بالازمة.

١ . ٤ . ٢ عوامل النجاح في إدارة الأزمة

يتوسع بعض الباحثين في رصد وتحليل العوامل التي تضمن الادارة الفعالة والناجحة للازمات، حتى انها تشمل كل العوامل والاجراءات اللازمة لنجاح أدارة أية أزمة في مجالات الحياة المختلفة، لكن الرصد العلمي الدقيق لعوامل النجاح في ادارة الازمة ينبغي ان يركز على أبرز العوامل ذات الصلة المباشرة بموقف الازمة وبالمراحل المختلفة لتطورها، في هذا الاطار نركز على العوامل الأتية:- (الجنابي ، ٢٠١٤:ص٤٤٩)

١) ادراك اهمية الوقت: ان عنصر الوقت احد أبرز المتغيرات الحاكمة في ادارة الازمات، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطرا بالغا على ادراك الازمة، وعلى عملية التعامل معها اذ ان عامل السرعة مطلوب لاستيعاب

الازمة والتفكير في البدائل واتخاذ القرارات المناسبة، والسرعة في تحريك فريق ادارة الازمات وقيام بالعمليات الواجبة لاحتواء الاضرار او الحد منها واستعادة النشاط الأقتصادي.

٢) انشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات الخاصة بكافة انشطة الحكومة سواء السياسية والأقتصادية والأجتماعية ، وبكافة الازمات والمخاطر التي قد يتعرض لها المجتمع أو الدول وآثار وتداعيات ذلك في مجمل أنشطتها، ومواقف للاطراف المختلفة من كل ازمة او خطر محتمل.

تمثل المعلومات المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الازمة المختلفة، والاشكالية ان الازمة بحكم تعريفها تعني الغموض ونقص في المعلومات ، إذ ان وجود قاعدة اساسية للبيانات والمعلومات تتسم بالدقة والتصنيف الدقيق وسهولة الاستدعاء قد يساعد كثيرا في وضع اسس قوية لطرح البدائل والاختيار بينها.

٣) توافر نظم انذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الاشارات الى متخذي القرار، ويمكن تعريف نظم الانذار المبكر بانها ادوات تعطي علامات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على ابعاد موقف ما قبل تدهوره وتحوله إلى ازمة تمثل مصدراً للخطر على المنظمة ونظرا لاهمية نظام الانذار فان هناك اجراءات لقياس فاعلية نظم الانذار المبكر وتقييم ادائها بشكل دوري.

((annabaa.org/arabic/economicarticles 8:22 BM 12/4/2020))

٤) الاستعداد الدائم لمواجهة الازمات: تعني تطوير القدرات العملية لمنع حدوث الازمات ومواجهتها في حالة وقوعها، ومراجعة اجراءات الوقاية، ووضع الخطط وتدريب الافراد على الادوار المختلفة لهم اثناء مواجهة الازمات، وقد سبقت الاشارة الى عملية تدريب فريق ادارة الازمات، لكن عملية التدريب قد تشتمل في بعض الأنشطة أو القطاعات ذات الطبيعة الخاصة في الدولة.

٥) القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة، مع تعظيم الشعور المشترك بين أعضاء المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الازمة، وبالتالي شحذ واستنفار الطاقات من أجل مواجهة الازمة والحفاظ على الحياة وتجدر الاشارة إلى ان التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات أو المجتمعات قد تؤدي دوراً كبيراً في توحيد فئات المجتمع وبلورة هوية واحدة له في مواجهة التهديد الخارجي.

٦) نظام اتصال يتسم بالكفاءة والفاعلية: لقد اثبتت دراسات وبحوث الازمة والدروس المستفادة من ادارة ازمات وكوارث عديدة ان اتصالات الازمة تؤدي دوراً بارزاً في سرعة وتدفق المعلومات والآراء داخل الدولة وبين الدولة والعالم الخارجي، وبقدر سرعة ووفرة المعلومات بقدر نجاح الادارة في حشد وتعبئة الموارد وشحذ طاقات أفراد المنظمة،

ومواجهة الشائعات، وكسب الجماهير الخارجية التي تتعامل مع المنظمة، علاوة على كسب الرأي العام أو على الأقل تحييده. ((فايق ، ٢٠١٧:ص٢٧))

١ . ٥ تصنيف وأنواع الأزمات الأقتصادية العالمية

١ .٥ . ١ تصنيف الأزمات الأقتصادية ألى:-

١) أزمة العملات أو النقد الاجنبي هي الازمات الناتجة عن عمليات المضاربة في العملات من خلال احدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما تتسبب في هبوط حاد في قيمتها مما يؤدي الى تأثير البنك المركزي سياسة الدفاع عن العملة من خلال بيع حصص ضخمة من أحتياطياته الأمر الذي يؤدي إلى أستنزاف أحتياطياته.

٢) الأزمات المصرفية الناتجة عن الأختلالات في النظام المصرفي المتمثلة في عدم قدرته الوفاء بألتزاماته أمام المودعين مما يصعب على السلطات النقدية من تقديم المساعدة للمصارف المتعثرة تقوم بتقديم الحماية لبقية المصارف للحفاظ على الجهاز المصرفي بما يضمن عدم أنهياره بشكل كامل ، مما يؤدي إلى ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي مما يؤدي ألى قيام الزبائن من سحب الودائع بشكل مفاجئ

٣) أزمة الديون الخارجية هي حالة عجز الدولة عن تسديد ديونها الخارجية من خلال سوء استخدام تلك الأموال ، أذ تقوم الدولة المقرضة بسياسة أيقاف منح القروض والعمل على تصفيتها أو الديون القائمة. (غربي ، ٢٠١٨:ص ٦٨)

١ . ٥ . ٢ أبرز الأزمات الأقتصادية العالمية ما بين عام 1929 لغاية 2020

تعرض الأقتصاد العالمي لمجموعة من الأزمات التي كانت لها الأثر الكبير على الأقتصاد العالمي التي تسببت بأزمات عدة ، ونعرض أهمها كما يلي:-

١) أزمة (1929 ـ 1932) هي أزمة الكساد العظيم إذ كان أكبر المتضررين الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت الأزمة في 1929/10/24 بعد طرح (13) مليون سهم في بورصة نيويورك لكن لا يوجد مشترين وأنتشر الخوف بين المستثمرين والتسارع ألى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم مما أدى إلى تدني أسعار الأسهم ، وبعد مرور شهر أنهارت البورصة بخسارة (30 ٩ مليار دولار مما ادى إلى قيام عشرات الشركات بالأعلان عن افلاسها وأغلقت العديد من المصانع وتوقف الانتاج وارتفع مستوى البطالة ، إذ أنتقلت الأزمة في حينها إلى الأسواق العالمية ولا سيما في المانيا وفرنسا وأنكلترا. ((السعدي ، ٢٠١٧:ص١٦))

٢) أزمة المديونية (1982) هي أزمة ناتجة عن عملية تعثر دول أمريكا الجنوبية عن تسديد القروض والتي شملت المكسيك والأرجنتين و الشيلي في سنة 1982 مما أدى ألى حدوث أفلاسات كبيرة لكثير من البنوك.

٣) أزمة (1985) هي أزمة البنوك الامريكية الخاصة بالأدخار والقروض الناتجة عن التوسع في الأقراض العقاري والدخول في منافسة مع المصارف التجارية من أجل جذب عدد أكبر من الزبائن المقترضين مما أدى إلى تعثر السدادمن جانب أصحاب القروض العقارية tqghW uk رفع أسعار الفائدة المدينة.

٤) أزمة (1987) هي من أبرز الازمات العالمية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحدث عن أنهيار أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في نيويورك أذ بلغ مجموع الخسائر (500) مليار دولار وأنتقل تأثير هذه الأزمة دولياً خاصة في بورصة لندن وبورصة طوكيو وكانت هذه الازمة اقل شدة من ازمة الكساد العظيم إذ أستمرت سنة واحدة. ((داودي ، ٢٠١٤:ص١٠٧))

٥) أزمة (1994) تعد الأزمة الكارثية والأشد من أزمة المديونية 1982 ، إذ عملت المكسيك على تبني برنامج تحفيز النمو والخصخصة وتحرير تجارتها ونظامها المالي فضلاً عن أزالة القيود على

التدفقات النقدية للأستثمار الأجنبي مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار (20) مليار دولار وأرتفاع الديون المعدومة بنسبة (15%) من الناتج المحلي الأجمالي بسبب عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم وتذبذب أسعار الأسهم وانخفاض أسعار الفائدة مما جعل المكسيك أسوأ الدول في الأستثمار. ((مصطفى ، ٢٠١٤:ص١٣٤))

٦) أزمة (1997) هي أزمة مالية شملت الدول الأسيوية في جنوب شرق أسيا ، وكان من أبرز أسباب هذه الازمة التنامي الكبير الذي وصف بالمعجزة الاسيوية وأستطاعت ان تحقق اندماجاً كبيراً في الأقتصاديات العالمـــية ، أذ بلغـت التزامـــات الدول الأسيوية (202) بليون دولار في سنـــة

(1996) وأزدادت حتى بلغت (248) بليون دولار وكانت نسبة (٧٠%) من هذه الديون لتايلند وكوريا ، إذ عملت الحكومة التايلندية في تعويم عملتها مما أدى إلى انهيار سعر العملة التايلندية وعجز الحكومة عن دعم العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها ، إذ انتقلت هذه الازمة لتشمل دول جنوب أسيا مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والفلبين وأندنوسيا.

٧) ازمة (1999) هي أزمة العملة التي ضربت روسيا كانت نتيجة التداخل الكبير في السياسة والأقتصاد فضلا عن ارتفاع كلفة طبع العملة الروسية وفرض بعض الأجراءات الرقابية على العملة وتدفقاتها الرأسمالية مما كان له الاثر الكبير في قيمة العملة ، فضلاً عن ذلك عدم التوازن في المركز المالي للحكومة الروسية أدى إلى مشاكل في عمليات الأنفاق الحكومي ، مما قاد إلى أزمة مالية كان وقعها صاعقاً على الأقتصاد والمجتمع الروسي. ((جميل ، ٢٠١١:ص٥٥))

٨) الأزمة المالية العالمية (2008) التي ضربت دول الأقتصاديات الرأسمالية والتي شملت الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان والعديد من الدول التي لها علاقة بأقتصاديات تلك الدول.

من أبرز العوامل التي أدت ألى ظهور الازمة هي ما يأتي

- العامل الاول هو منح القروض العقارية أو السكنية من قبل البنوك للزبائن دون الآخذ بعين الاعتبار التحليل المالي في تسديد تلك القروض ، وعدم مراعات التوازن بين توفير السيولة ومنح القروض، مما أدى إلى مواجهتها لمشكلة عدم القدرة على تلبية طلبات المودعين فضلاً عن تعثر المقترضين في سداد التزاماتهم الأمر الذي أدى ألى أفلاس بعض البنوك ، وكان على تلك البنوك منح القروض نسبة لاتتجاوز (60%) من السيولة المتوفرة لتمكنها من تلبية طلبات المودعين وزيادة ثقتهم بالبنوك.
- أما العامل الثاني فكان تأثيره في الأسواق المالية وشركات التأمين ، إذ عملت البنوك إلى تحويل ضمانات القروض التي منحتها إلى سندات أستثمارية بيعت في الأسواق المالية وقام المستثمرون الذين أشتروا السندات بتأمينها لدى شركات التأمين لتجنب عنصر المخاطرة ، إذ حال الأمر إلى عدم أمكانية المقترضين من سداد التزاماتهم الأمر الذي جعل تلك البنوك تبيع تلك العقارات لما تواجهه من أزمة مالية لكنها لم تجد مشترين لها، مما ادى إلى أنهيار أسعار العقارات وبالتالي قيام حاملي تلك السندات إلى التعويض عن خسارتهم من شركات التأمين مما أدى إلى أنهيار تلك الشركات. ((داودي، ٢٠١٤:ص١٢٣))

٩) أزمة (2020) هي الأزمة الأقتصادية الصحية المركبة الراهنة التي ضربت أقتصاد وتجارة دول العالم باكمله ، إذ كانت هذه الازمة وليدة تفشي فايروس كورونا المستجد في العالم ، فقد عملت الدول على فرض قيود في عمليات التنقل لحركة الناس والبضائع وخفض رحلات الخطوط الجوية والملاحة البحرية مما أدى إلى خفض عمليات الاستيراد والتصدير وعاد سلباً على توقف عجلة الأقتصاد العالمي.

و تعد هذه الأزمة أشد من سابقاتها من الأزمات العالمية أستناداً ألى تصريح صندوق النقد الدولي بأن هذه الأزمة حملت العالم بخسائر تقدر ب (9) ترليون دولار وأنها أشبه بأزمة الكساد الكبير.

لقد كانت لهذه الازمة الراهنة اثاراً سلبية في الأسواق المالية الدولية تمثلت بانخفاض أسعار أسهم الشركات العالمية ما عدا شركات الادوية والمستلزمات الصحية التي شهدت أرتفاعاً كبيراً في اسعار أسهمها في ظل تفشي فايروس كورونا ، واثاراً أيجابية كانت من نصيب المستثمرين الجدد في شراء أسهم تلك الشركات بأسعار منخفظة وفي ظل الظروف الراهنه لأزمة عام 2020 فقد أمتد أثرها لأسواق الطاقة ولاسيما النفط نتيجةً للأنخفاض الشديد على الطلب مع أرتفاع الامدادات.

((فعد ، ٢٠٢٠:ص٦))

٢ . المبحث الثاني _ تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد العراقي

٢ ، ١ نبذه عن الأقتصاد العراقي

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عدة تمثلت بمرحلة القطاع الزراعي في الثلاثينيات وفي الخمسينيات دخول قطاع النفط ، وفي المدة 1960 ولغاية 1979 كانت المرحلة الذهبية في انتعاش وازدهارالأقتصاد العراقي من خلال التوسع في القطاعات الصناعية والزراعية والأكتفاء الذاتي وأنخفاض مستوى البطالة ، وأرتفاع إنتاج النفط من (972) مليون برميل كمتوسط عام 1960 إلى (3 477) مليون برميل في عام 1979 .

وفي الثمانينيات والتسعينيات تعرض الأقتصاد العراقي لانهيار كبير بسبب الحروب التي أستنزفت قطاعات متعددة منها الصناعة والزراعة وأنخفاض قيمة العملة وتدمير البنى التحتية والحصار الذي فرض عليه وأنخفاض مستويات أنتاج النفط حتى أصبح (282) مليون برميل عام 1991 وخلال المدة من 1991 ولغاية 2002 كان العراق يعتمد على تصدير النفط بكمية محددة لتلبيت برنامج النفط مقابل الغذاء وأرتفع أنتاج النفط ليبلغ (378) مليون برميل كمتوسط عام 2002 ، ومن هذه المرحلة أصبح العراق ذو أقتصاد ريعي معتمداً على أنتاج وتصديرالنفط و بلغ أنتاج النفط (410 4) مليون برميل عام 2018 وهذا الإنتاج يمثل أعلى نقطة إنتاج في تاريخ العراق. نيسان 2022. 30/4/2020www.somooil.gov.iq/news/24 4:00

٢ ، ٢ أثر أزمة كورونا العالمية وأنعكاساتها على الأقتصاد العراقي

منذ أواخر عام 2019، بدأ فايروس كورونا يؤثر بشكل مباشر وسلبي في الطلب على الطاقة والنفط الخام كأبرز مصادرها في واحدة من أبرز الدول المشترية للنفط الخام وهي الصين حين بدأ فرض حظر التجوال الذي نتج عنه تراجعاً كبيراً جداً بقطاعات النقل والسياحة والصناعة وتبعة دولاً عده.

وقد أسفر ذلك على المستوى العالمي بدء ارتفاع مستويات الخزين من المنتجات النفطية وانخفاض معدلات تشغيل المصافي تدريجياً ما أدى إلى تراجع ملحوظ بأسعار النفط الخام بات يؤثر في العائدات المالية للدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام ومنها العراق، ما اضطر الدول المنطوية تحت إطار اتفاق التعاون للاتفاق على عقد اجتماع طارئ مطلع آذار من العام الحالي لتخفيض إنتاج الدول.

لذا فأن عدم التوصل الى اتفاق بسبب الاختلاف بين روسيا والسعودية بشأن حجم الأنخفاض في الإنتاج وما تبعه من نشوب حرب الأسعار النفطية وزيادة في العرض أدى إلى تراجع كبير في اسعار النفط خلال شهر آذار ومطلع شهر نيسان / ٢٠٢٠ وكان تدهور الأسعار مستمراً ووصل الى حدود حرجة تساوي أو تقل عن كلف إنتاج برميل النفط في الكثير من الدول المنتجة للنفط وتؤثر الى درجة كبيرة في اقتصاديات دول كلف إنتاج النفط فيها واطئة كالعراق والكويت والسعودية وروسيا. (فعد ، مصدر السابق :ص٩)

وبعد فشل الاتفاق على تخفيض الإنتاج وإعلان عدد من الدول أنها ستزيد من إنتاجها بعد انتهاء الاتفاق في (31) آذار من العام ٢٠٢٠ ، هبط سعر النفط الى حدود (35) دولاراً للبرميل خلال الأسبوع الثاني من شهر آذار الماضي ليستمر الانخفاض حتى وصل الى حدود (23) دولاراً للبرميل ، إذ كان سعر النفط (55) دولار للبرميل الواحد في شهري شباط وارتفع الخزين النفطي العالمي بمقدار (87) مليون برميل إضافي ليسجل(420 3) مليون برميل خلال شهر آذار ثم ليسجل (461 3) مليون برميل بارتفاع إضافي مقداره (40) مليون برميل خلال مطلع شهر نيسان الماضي ، إذ بدأ الخزين النفطي العالمي في شهر شباط بالارتفاع بمقدار (45) مليون برميل ليسجل (332 3) مليون برميل. (أحمد ، ٢٠٢٠: ص ٢٠٦)

وبالتالي أصبحت الدول المنتجة للنفط ومنها العراق أمام خطر أكبر يتمثل بهبوط الأسعار الى مستويات تقل عن (10) دولارات للبرميل ويكون العائد سالباً كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ، بسبب أستمرار تراجع الطلب من دون تخفيض المعروض.

وتم أتفاق دول اوبك والدول خارج اوبك على تخفيض مجموع أنتاج النفط العالمي بنسبة (22.8 %) وهي نسبة تخفيض تسري على الجميع بالتساوي ويكون هذا المستوى من التخفيض نافذاً لشهري آيار وحزيران القادمين فقط ثم تخفض النسبة الى (18%) للنصف الثاني من عام 2020 ، وبالتالي تم اقرار التخفيض بالإجماع على ثلاث مراحل كما يأتي:

١) (9.7) مليون برميل يومياً تخفيض خلال شهري آيار وحزيران من عام ٢٠٢٠.
٢) (7.7) مليون برميل يومياً تخفيض خلال الأشهر من تموز ولنهاية كانون الأول من العام ٢٠٢٠.
٣) (5.8) مليون برميل يومياً تخفيض خلال الأشهر من كانون الثاني 2021 ولنهاية نيسان 2022.

30/4/2020 www.somooil.gov.iq/news/24 4:00

٢ . ٣ أهمية النفط في الأقتصاد العراقي

تتبين أهمية النفط بالنسبة للأقتصاد العراقي من حيث حجم الصادرات ونسبة الواردات العالمية النفطية من الواردات العامة ونسبة الصادرات النفطية من حجم التجارة الدولية بالنسبة للعراق ونلاحظ أهمية النفط من خلال ما يأتي:-

١) على مستوى الاحتياطي، فالعراق يمتلك احتياطي نفطي هائل يُقدر بـ (147) مليار برميل عام (2019) جعله يحتل المرتبة الخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وكندا وإيران.

٢) على مستوى المالية العامة نلاحظ نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (89%) من الإيرادات العامة في حين لم تشكل الإيرادات الأخرى بمجموعها (10%) والمتمثلة بالضرائب السلعية والإيرادات التحويلية والرسوم وغيرها.

٣) على مستوى حجم التجارة الخارجية بشقيها، الصادرات والاستيرادات تشكل ما نسبته(63 %) من الناتج المحلي الإجمالي عام (2018) هذا من جانب حجم التجارة الخارجية في الاقتصاد ومن جانب آخر نجد إن الصادرات النفطية تشكل ما نسبته (99%) من قيمة أجمالي حجم الصادرات .

am 13/4/2020/asb.opec.org/index.php/data-download 10:00

جدول (1) أجمالي عوائد الصادرات العراقية

السنة	أجمالي الصادرات (مليون دولار)	صادرات النفط الخام ومنتجاتة (مليون دولار)	الصادرات الاخرى (مليون دولار)	نسبة صادرات النفط من أجمالي الصادرات
2013	90 586	90 370	215	0.9976
2014	85 369	85 186	182	0.9978
2015	51 337	51 146	191	0.9962
2016	41 298	41 208	90	0.9978
2017	57 559	57 343	215	0.9962
2018	86 359	86 234	125	0.9985
2019	81 585	81 100	485	0.994

المصدر :- أعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للمدة (2013 ـ 2019) الصادرة من البنك المركزي العراقي ـ دائرة الإحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات.

يبين جدول (1) ان حجم ايرادات الصادرات العراقية قد أنخفضت من (586 90 مليون دولار) إلى (41 298 مليون دولار) خلال السنوات 2013 ولغاية 2016 ثم عادت بالأرتفاع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة حتى بلغت (585 81 مليون دولار) ، إذ بلغت الصادرات النفطية نسبة 0.99 من أجمالي حجم الصادرات خلال المدة 2013 ولغاية 2019 هذا ما يشكل خطراً كبيراً على حجم الواردات في حال أنخفاض أسعار النفط العالمية أو خفض حجم تصدير النفط .

جدول (2) أجمالي الايرادات النفطية خلال للمدة 2019/10/31 لغاية 2020/3/31

السنة	الشهر	الكمية (مليون / برميل)	سعر البرميل الواحد (دولار)	المبلغ الكلي (مليون دولار)
2019	تشؤين الاول	106 9	57.28	6 121
	تشرين الثاني	105 0	60.04	6 305
	كانون الاول	106 3	63.03	6 698
2020	كانون الثاني	102 5	60.14	6 163
	شباط	98 3	49.23	4 842
	اذار	105 1	28.18	2 962
	نيسان	103 2	14.64	1 510
	ايار	99 6	21.45	2 136
	حزيران	84 5	33.98	2 871
	تموز	85 7	40.76	3 491

	اب	80 5	43.38	3 842
	ايلول	78 4	40.47	3 173
	تشرين الأول	89 2	38.77	3 457

المصدر :- أعداد الباحث بالأعتماد على التقارير الشهرية المنشورة على صفحة وزارة النفط العراقية.

يبين جدول (2) أرتفاعاً في أسعار النفط من (57.28 $) للبرميل الواحد وحتى وصل إلى (63.03 $) في الأشهر الأخيرة لسنة 2019 وكان هذا الأرتفاع مؤشراً ايجابياً في حجم الأيرادات إذ ارتفعت من (121 6 مليون دولار) ولغاية 698 6 مليون دولار، أما في الأشهر الخمسة الأولى لسنة 2020 فقد أنخفضت أسعار النفط حتى بلغت (21.45$) للبرميل الواحد مما كان مؤشراً سلبياً في خفض حجم الأيرادات أذ بلغت (136 2 مليون دولار) في شهر ايار، مما يجعل العراق في مواجهة عجز مالي تمثل في ضعف أمكانية تغطية النفقات التشغيلية والأستثمارية والسبب الرئيسي الذي حمل العراق عبأ كبيراً من خلال أعتماده على مصدر واحد من الأيرادات العامة وهو النفط.

المصدر :- أعداد الباحث بالأعتماد على النشرات السنوية للمدة (2013 ـ 2019) الصادرة من البنك المركزي العراقي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات.

جدول (3) نسبة ايرادات الصادرات النفطية من حجم التجارة الخارجية

السنة	حجم التجارة الخارجية (مليون دولار)	النفط الخام ومنتجاته (مليون دولار)	نسبة النفط من حجم التجارة الخارجية
2013	144 408	90 371	0.63
2014	135 181	85 187	0.63
2015	91 685	51 146	0.56
2016	70 375	41 208	0.59
2017	89 745	57 343	0.64
2018	125 236	86 235	0.69
2019	130 912	81 100	0.62

يوضح جدول (3) نسبة ايرادات الصادرات النفطية من حجم التجارة الخارجية إذ كانت النسبة متباينة مابين الحد الأدنى (0.56) و الحد الأعلى (0.69) خلال المدة (2013 ـ 2019) ، وهذا ما يبين هيمنة الصادرات النفطية على حجم التجارة الخارجية العراقية مقارنةً بالصادرات الأخرى ، مما يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات كون الصادرات النفطية عرضةً للصدمات الخارجية.

ومن خلال جدول (4) الذي يبن أجمالي الأستيرادات إلى أجمالي الصادرات للمدة (2013 ـ 2019) ونلاحظ أن نسبة الأستيرادات العراقية من الصادرات أرتفعت خلال السنوات الثلاثة الأولى من حد أدنى بلغ

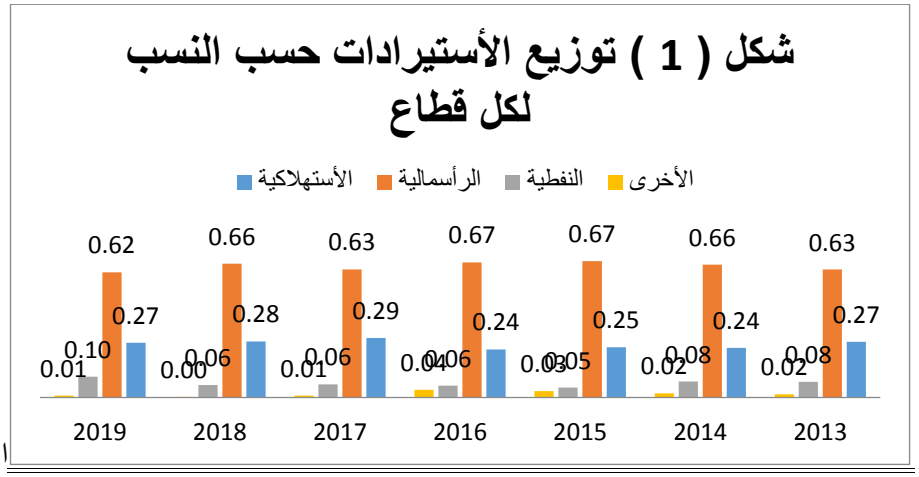
(0.59) إلى حد أعلى بلغ (0.79) ومن ثم أنخفضت إذ بلغت (0.60) في سنة 2019 وهذا مؤشر سلبي يعبر عن ضعف القطاعات الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المحلية في سد أحتياجات الطلب المحلي ، فضلاً عن أنخفاض الأحتياطي للعملة الأجنبية كونها تستهلك من خلال أرتفاع مستوى الأستيرادات والتعامل التجاري بها مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية أمام العملة الأجنبية (الدولار).

جدول (4)
نسبة أقيام الأستيرادات من الصادرات

السنة	أجمالي الصادرات (مليون دولار)	أجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	نسبة الاستيرادات من الصادرات
2013	90 587	53 822	0.59
2014	85 370	49 812	0.58
2015	51 338	40 347	0.79
2016	41 298	29 077	0.70
2017	57 559	32 186	0.56
2018	86 360	38 876	0.45
2019	81 585	49 327	0.60

المصدر :- أعداد الباحث بالأعتماد على النشرات السنوية للمدة 2013 ـ 2019 الصادرة من البنك المركزي العراقي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات.

ومـن خـلال الشكـــل (1) الــذي يوضـــح التوزيع القطاعي لحجم للأستيرادات حسب النسب للمدة (2013 - 2019) وما هي الأستيرادات المتمثلة بالأستهلاكية والرأسمالية والنفطية والأستيرادات الأخرى.



لمصدر :- من اعداد الباحث بالأعتماد على نشرات البنك المركزي للمدة (2013 - 2019)

وفي الوقت الراهن خلال تفشي فايروس كورونا في العالم الذي تسبب في توقف التجارة العالمية وشل حركة الأقتصاد العالمي ، فقد أنعكس تأثير أزمة فايروس كورونا في وضع العراق لمواجهة مخاطر انية ومستقبلية والمتمثلة في دخوله أزمة أقتصادية والتي كان تأثيرها مباشرةً في أنخفاض أسعار النفط أدى ألى حلول أزمة مالية .

هذا يعني أنخفاض في حجم الواردات ومواجهة عجز مالي في موازنة لعام (٢٠٢٠) والذي يتمثل في ضعف القدرة على تغطية النفقات التشغيلية والنفقات الأستثمارية ، وأن انخفاض الواردات يعود بالأثر على خفض حجم العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور أسعار الصرف وأنخفاض قيمة العملة المحلية.

وبما أن العراق دولة أستهلاكية فأن أرتفاع سعر صرف العملة الاجنبية (الدولار) مقابل العملة المحلية (الدينار) يشكل خظراً في ارتفاع الأسعار للسلع والبضائع المستوردة مما يعود بالاثر السلبي في التدهور المعيشي للشعب العراقي.

الأستنتاجات

١) إن الأقتصاد العراقي أستهلاكي وليس أنتاجي ، يفتقر التنويع من حيث القطاعات الأنتاجية والقطاعات الخدمية الأمر الذي جعل العراق يعتمد على مصدر واحد من الأيرادات وهو النفط ، مما أدى إلى دخول الأقتصاد العراقي في مخاطر الأزمات المالية عند أي انخفاض كان في أسعار النفط العالمية التي تعود عليه بالأثر المباشر.

٢) انخفاض الأيرادات العامة للعراق كانت نتيجةً لأنخفاض أسعار النفط العالمي ، وأتفاق دول أوبك الذي ألزم العراق بتخفيض أنتاجه للنفط بمقدار مليون برميل ، أذ تبلغ نسبة أيرادات النفط العراقي من الأيرادات العامة نسبة (0.89) ، وبلغت نسبة الصادرات النفطية من أجمالي حجم الصادرات نسبة (0.99.)

٣) انخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي وانتشار فايروس كورونا وعدم استقرار الوضع السياسي بالبلد قد ينذر بأزمة اقتصادية جديدة ويظل الاقتصاد العراقي تحت رحمه سعر برميل النفط.

٤) أرتفاع حجم الأستيراد للقطاعات الرأسمالية والأستهلاكية مع أنخفاض الأنتاج للصناعة والزراعة المحلية فضلاً عن ضعف إمكانية سد حجم الطلب المحلي وحلول الكساد الأقتصادي حمل الأقتصاد العراقي عبئاً كبيراً.

٥) عدم تفعيل نظم الأنذار المبكر للسياسات الكلية والجزئية الأقتصادية الذي يهدف الى وضع سياسات وأجراءات أنيه ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات المتسببة في خفض الايرادات العامة في العراق.

التوصيات

١) وضع سياسات أقتصادية أنية ومستقبلية من أجل العمل على تحويل الأقتصاد العراقي من أقتصاد ريعي ألى أقتصاد متعدد من خلال تنويع مصادر الأيرادات العامة المتمثلة بالثروات الطبيعية للبلد وتقليل الأعتماد على الأيرادات النفطية لأمكانية مواجهة المخاطر والأزمات المحلية والعالمية.

٢) فرض ضرائب كمركية على السلع والبضائع المستوردة التي لها بديل محلي من أجل رفع تكاليف المستورد مقارنةً بالمنتوج المحلي ، فضلاً عن خفض ضريبة الدخل المفروضة على المشاريع الصناعية والزراعية المحلية ، ووضع أجراءات وقوانين صارمة خاصة بالأدخال الكمركي من قبل المحاكم الأقتصادية لمكافحة تهريب السلع والبضائع.

٣) تفعيل نظام الأنذار المبكر لوضع سياسات وأجراءات انيه ومستقبلية لتفادي خطر الأزمات. ، فضلاً عن وضع سياسات تقديرية في عملية أنخفاض وأرتفاع أسعار النفط من قبل لجنة أقتصادية مختصة لتفادي أو تقليل الأزمات المالية المفاجئه.

٤) توجيه الأنفاق العام ألى القطاعات الأقتصادية الأنتاجية الأكثر كفاءة والتي تسهم في النمو الأقتصادي ، ودعم وتطوير القطاع الخاص والأستفادة من قدراته وأمكانياته ورؤوس أمواله وأستثماراته في أدارة و بناء الأقتصاد العراقي.

المصادر

الكتب

١) الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي (مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) ، شركة الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١.

٢) الجنابي ، هيل عجمي ، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ، ٢٠١٤.

٣) النجار ، ابراهيم عبد العزيز ، الازمة المالية والاصلاح المالي العالمي ، دار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .

٤) أبو غزاله ، طلال ، الأزمة الأقتصادية العلمية ٢٠٢٠ والحرب العالمية الثالثة ، المكتب الدولي للطباعة والنشر ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٩.

٥) عليوة ، السيد ، أدارة الأزمات والكوارث ، دار الأمين للنشر ، مصر ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠١٢.

٦) غربي ، عبد الحليم عمار ، الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ط١ ، ٢٠١٨.

٧) مصطفى ، أيفيلين صلاح ، الأزمات الأقتصادية العالمية ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، دمشق ، ٢٠١٤.

البحوث والرسائل والأطاريح

١) الداودي ،ميمونة ، ظهور الازمات المالية دراسة ازمة الكساد ١٩٢٩ والازمة المالية ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٤ .

٢) السعدي ، مريم و العمراني ، فريد ، الأزمة الأقتصادية العالمية ١٩٢٩ بين المستجدات والتداعيات ، رسالة ماجستير مقدمة ألى كلية العلوم الأنسانية والأجتماعية ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر ، ٢٠١٧.

٣) الطالبي ، صلاح الدين ، تحليل الازمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها ـ حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير مقدمة ألى جامعة أبو بكر بلقايد ، الجزائر ، ٢٠١٠.

٤) الوكين ، نسيمة ، الأزمات المالية وأمكانية التوقي منها والتخفيف من اثارها (دراسة حالة جنوب شرق اسيا) أطروحة دكتورا مقدمة ألى جامعة العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، ٢٠٠٨.

٥) أحمد ، صلاح علي ، دور محاسبة التحوط في زيادة فعالية نظم الانذار المبكر لمواجهة الأزمات المالية والمصرفية ، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية ، الخرطوم ، السودان ، المجلد ٤ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠.

٦) فايق ، أحمد صدام ، الأزمة الدولية وطرق أدارتها (دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الامريكية للمدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير مقدمة ألى كلية العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، عمان ، ٢٠١٧.

٧) فهد ، أيسر ياسين ، تأثير جاحة كورونا على الاقتصاد العالمي و سبل ا لمواجهة مع اشارة خاصة للعراق ، بحث منشور في كلية الادارة و الاقتصاد ـ الجامعة العراقية ، ٢٠٢٠.

النشرات والتقارير

١) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٣.

٢) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٤.

٣) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٥.

٤) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٦.

٥) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٧.

٦) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٨.

٧) نشرة البنك المركزي ـ دائرة الأحصاء والأبحاث ـ ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٩.

المواقع الالكترونية

am 13/4/2020 https://asb.opec.org/index.php/data-download 8:00

BM 13/4/2020https://annabaa.org/arabic/economicarticles/2247510:00

bm30/4/2020 www.somooil.gov.iq/news/244:00

https://oil.gov.iq/ 6:30 am 16/5/2020 وزارة النفط العراقية